الحياة AL HAYAT
الثلثاء ٨ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ الموافق ٨ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٧١٥
AL HAYAT TUESDAY 8 JULY 2003 ISSUE NO 14715

"مجلس الحكم" يعين وزراء التكنوقراط وفي خريف ٢٠٠٤ تنتهي صلاحيته

سلامة لـ"الحياة": الأمم المتحدة سرّعت تطوير العملية السياسية

□ باريس – رندة تقي الدين

■ استطاعت بعثة الأمم المتحدة في العراق الممثلة بمبعوث الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميليو والمستشار الوزير اللبناني غسان سلامة تسريع العملية السياسية في العراق لتشكيل «مجلس حكم انتقالي»، سيعلن عنه منتصف تموز (يوليو) الجاري وستكون صلاحياته تنفيذية، ويفترض ان يضم ٢٠ عضواً من التكنوقراط.

وسألت «الحياة» الدكتور غسان سلامة عن عمل بعثة الأمم المتحدة فقال ان العملية السياسية تتسارع على رغم التدهور الأمني، اذ حدثت عمليات متابعة ضد قوات «التحالف» في الآونة الأخيرة، لكنها لم تؤثر في تطور العملية السياسية. وقبل شهر، عندما وصلت بعثة الأمم المتحدة الى العراق، اكتشفت ان مختلف قطاعات الشعب العراقي تطالب بثلاثة أمور: الأول هو الأمن الذي استتب في بعض المدن خارج بغداد، لكنه لا يزال دون المستوى على الاطلاق في العاصمة، والثاني هو الخدمات الصحية، والثالث اقامة حكومة موقتة وهذا ما ألحت عليه كل الأطراف العراقية. وكل مرجعية سياسية وطنية تتكلم باسم العراقيين. وبما ان قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ يعطينا مسؤولية تسريع بناء مرجعية وطنية للعراقيين بالتفاهم مع ممثلي الشعب العراقي ومع قوى التحالف، فقد بدأنا عملية المساعدة على بلورة ذلك والاسراع فيه. ومنذ اسبوع تقريباً تسارعت الأمور واصبح هناك مشروع شبه مكتمل يتضمن انشاء ما يسميه القرار الدولي ١٤٨٣ «الإدارة الانتقالية».

وشرح سلامة ان الإدارة الانتقالية «ستضم نوعاً من مجلس أعلى كان في البداية مجلساً استشارياً، لكنه تحول الى مجلس سياسي، وأخيراً تحول الى اسم جديد «مجلس الحكم الانتقالي»، وتتم مسيرة اختياره حالياً بالتفاهم مع القوى الفاعلة على الأرض في العراق، ليضم رؤساء الاحزاب المعروفة التي شاركت في السابق في المعارضة، ويضم ايضاً شخصيات مستقلة كانت موجودة في العراق، كما سيضم بطلب من الأمم المتحدة وسلطة «التحالف» عدداً من السيدات. هناك مشاورات حثيثة بدأت قبل ايام لتكوين المجلس نهائياً، ومعظم الاسماء فيه اصبحت متداولة، وقد يعقد اجتماع يوم الاثنين أو الثلثاء في اربيل لبعض المدعوين للمشاركة فيه لأخذ موقف موحد منه، ووضع اللمسات الأخيرة عليه، وقد يُعلن عنه في منتصف الشهر الجاري، ولن يكون مُعيّناً، وانما سينشأ نتيجة «تنادي» مجموعة من ٢٠ الى ٢٥ شخصية عراقية لتشكل معاً هذا المجلس».

واكد سلامة ان الأمم المتحدة تعمل كي تكون لهذا المجلس صلاحيات تنفيذية وليست استشارية «فلا سلطة التحالف ولا الامم المتحدة ستتدخلان في عملية اختيار رئيس المجلس. هناك حالياً عدد من الصيغ للرئاسة (انشاء تناوب او رئاسة سن او تناوب ومن ضمن تروبكا او تناوب شهري او فصلي مثلاً)، لكن الرئاسة لن تكون بمعنى رئاسي للبلاد وانما بمعنى المداورة ضمن مجموعة صغيرة لادارة الجلسات. وبعد تشكيل المجلس في منتصف الشهر الجاري سيقدم المجلس على تعيين ٢٠ وزيراً تكون لديهم كفاءة تكنوقراطية ونزاهة لتولي مختلف الوزارات».

وتابع سلامة: «ان مجلس الحكم الانتقالي والوزراء الانتقاليين «سيشكلون مؤسستي ادارة انتقالية وفقاً للقرار ١٤٨٣، وسيعيّن المجلس لجاناً، بينها لجنة تحضيرية لدرس كيفية التوصل الى دستور دائم ولجنة اخرى ستسمى لجنة الخبراء الاقتصاديين لنهوض الاقتصاد العراقي وايضاً الاشراف على عمل مختلف الادارة العامة خلال الفترة الانتقالية. وفي هذا الوقت سيعمل مجلس الحكم الانتقالي بالتعاون مع الامم المتحدة لاجراء احصاء للشعب وايضاً لإعداد لوائح انتخابية، وهذا يتطلب في رأينا حوالى سنة. وبعد ذلك سيكون هناك انتقال الى المؤسسة ذات الطابع الدائم وأملنا الا تدوم الفترة الانتقالية اكثر من خريف ٢٠٠٤، ويكون لدينا في هذا الوقت دستور دائم».

وعما اذا كانت قوى التحالف توفر حرية العمل لبعثة الامم المتحدة، قال سلامة: «القرار ١٤٨٣ غير واضح تماماً في توضيح المسؤوليات، طبعاً هو يشرع الاحتلال ويعتبر ان القوات التي خاضت الحرب هي في حال قوى احتلال مع ما يقتضي ذلك من مسؤوليات، لكن القرار اعطى لبعثة الامم المتحدة مسؤوليتين كبيرتين، الاولى لا يناقشنا فيها احد وهي اجراء السيستاني والحكيم والصدر ووجدنا موافقة واسعة على المشاركة. كلهم يريدون السلطة موسعة وذات صلاحيات حقيقية، لذلك جمعنا الأفكار وصرنا نتكلم باسمهم عملياً حتى تيقنت سلطة التحالف بأننا لا نخترع الشروط وانما هي تأتي من كثرة تواصلنا مع الأطراف السياسية وان هناك استماعاً كبيراً لدينا. ومنذ اسبوع نلمس تفهماً اكثر بكثير من السابق للأفكار التي نطرحها».

وعن الصيغة الطائفية للمجلس قال سلامة: «بالنسبة الى الوزراء ليست هناك شروط طائفية. الكفاءة والنزاهة هما الشرطان الأساسيان. أما بالنسبة الى مجلس الحكم الانتقالي فهناك أربعة معايير، الأول طائفي ولكن أيضاً في بلد كبير مثل العراق يكون تمثيل المناطق معياراً اساسياً، المعيار الثالث ان يضم المجلس معارضة الخارج وشخصيات في الداخل، والمعيار الرابع هو الانفتاح على المجتمع المدني من خلال تأكيد وجود سيدات وبعض الشخصيات النقابية البارزة في البلاد».

وتابع سلامة: «حصل تطور بالاسم وبالصلاحيات، الوزراء سيعينون من جانب المجلس وليس من سلطة التحالف، وايضاً تطور بطريقة صوغ المجلس من التعيين الى «التنادي»، وبالنسبة الى الرئاسة كانت الفكرة ان يترأسها بول بريمر والآن الرئاسة لطرف عراقي. إذن كل هذه الأمور حصل فيها تطور، والسبب انه تبين لسلطة التحال» أن الأمم المتحدة تحاول ان تكون وفية للقرار ١٤٨٣ من خلال ما تسمعه من الأطراف العراقية ولا يمر يوم الا ونجتمع مع الفصائل العراقية المختلفة».

وتوقع سلامة ان يشارك في المجلس رجال دين شيعة الى جانب السياسيين والسيدات. وعما سيكون دور الأمم المتحدة بعد انهاء قرار «النفط مقابل الغذاء» في تشرين الثاني (نوفمبر)، قال سلامة: «سيتاسس صندوق يكون وريثاً لقرار النفط مقابل الغذاء وسيعود بذلك دور كبير للأمم المتحدة لأن هناك مؤسسات تهتم بهذا الصندوق وهي سلطة التحالف والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي وستقوم بمراقبة انفاق هذا الصندوق».

تعديل جذري في دور الامم المتحدة في العراق لأنه في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل تتوقف العملية الاساسية التي تقوم بها الامم المتحدة في العراق في اطار القرار «النفط مقابل الغذاء» وبالتالي فإن كل وكالات الامم المتحدة العاملة في العراق من البنك الدولي الى صندوق النقد الدولي الى برنامج الامم المتحدة للتنمية الى يونيسف، ينبغي اعادة صوغ دورها لمواكبة المرحلة الجديدة في العراق من دون قرار «النفط مقابل الغذاء». ولكن من ضمن العلاقات الطبيعية التي تعقدها هذه المؤسسات الدولية مع اي دولة عادية. لدينا إذاً فترة خمسة شهور لتطبيع علاقة وكالات الامم المتحدة كلها مع العراق. والمهمة الثانية التي يعطيها القرار لبعثة الامم المتحدة هي المهمة السياسية التي تركز على تشجيع قيام مرجعية سياسية عراقية وطنية بالتعاون مع ممثلي الشعب العراقي والسلطة، والهدف هنا هو التسريع في المهمة، لأن هناك مطالبة عراقية حقيقية بأن تكون هناك مرجعية وان تكون لها صلاحيات تنفيذية لا صورية. هذه شروط يعتبرها العراقيون اساسية لقبول السلطة الانتقالية التي يجب ان يكون لها اكبر تمثيل لشرائح الشعب العراقي.

كان لسلطة التحالف في البداية تحفظ ولكن نحن لا نعبر إلا عن مطالب الشعب. فقد التقينا بكل الأطراف السياسية العراقية وممثلين المجتمع المدني في بغداد والبصرة وأربيل ونحن ذاهبون هذا الاسبوع الى الحلة، اجتمعنا مع كل المراجع الدينية آية الله

> **"بالنسبة الى الوزراء ليست هناك شروط طائفية. الكفاءة والنزاهة هما الشرطان الأساسيان. أما بالنسبة الى مجلس الحكم الانتقالي فهناك أربعة معايير، الأول طائفي والثاني هو تمثيل المناطق، والثالث ان يضم معارضة الخارج وشخصيات في الداخل، والرابع هو الانفتاح على المجتمع المدني من خلال تأكيد وجود سيدات وبعض الشخصيات النقابية البارزة في البلاد".**

"الحياة" تنشر تفاصيل تقرير الاستخبارات العراقية... ونجاحها في اختراق "حزب الله" وزرع جواسيس بعضهم أرمن

هكذا كان نظام صدام حسين يتجسّس على لبنان واللبنانيين

الوفد العراقي في آخر قمة عربية عقدت في بيروت في آذار (مارس) ٢٠٠٢ .

□ مارس النظام العراقي السابق واجهزته الامنية اعمالاً امنية ومراقبة مستمرة للاراضي اللبنانية، تندرج في اطار النشاط الاستخباراتي الذي واصلته اجهزة التجسس العراقية في كل بلدان الجوار.

وعلى رغم ان تقرير اجهزة الاستخبارات العراقية الذي حصلت «الحياة» على نسخة عنه يعتبر ان «الاستخبارات اللبنانية استخبارات دفاعية وليست هجومية»، الا ان هذا لم يمنع استمرار نشاط هذه الاجهزة في العمل داخل الاراضي اللبنانية، في بادرة تظهر ربما جزءاً من حرب الاستخبارات العربية ـ العربية التي تجري عادة في الخفاء بين الاخوة العرب.

ويقسم العراقيون اجهزة الاستخبارات اللبنانية الى ١٣ قسماً أولها قسم الامن العسكري، وقسم الامن القومي، وقسم الدراسات والتعليم، وقسم الامن التكتيكي، وقسم المحفوظات، وقسم الاستراتيجي، والقسم الفني، وقسم المكافحة، وقسم الادارة الادارة، واستخبارات المنطقة الشمالية، واستخبارات جبل لبنان، واستخبارات بيروت، واستخبارات المنطقة الجنوبية.

وحصلت «الحياة» على نص التقرير نصف السنوي لقسم لبنان لعام ٢٠٠٢، الخاص بأجهزة الاستخبارات العراقية، وفيه يظهر ان هذه الاستخبارات نجحت في دسّ احد عناصرها، وهو دخل الى لبنان بصفة لاجئ، للعمل مع «حزب الله» وانها نجحت في زرع اربعة من عناصرها في السفارة اللبنانية في بغداد، من بينهم امرأة جُنّدت قبل عام ونصف العام، وصنّفها التقرير بأنها «جُنيد نوعي» والأفضل بين العناصر المزروعة استراتيجياً في اهداف لبنانية.

ومن انجازات هذه العملية انها نجحت في «الحصول على وثائق قام بإعدادها القائم بالاعمال اللبناني الى مراجعه (...) وتم توظيف المعلومات» الواردة منها في تقرير رُفع الى رئاسة الجمهورية «الموقرة بموجب كتابنا ٢٧٢ في ٢٠٠٢/٢/٣».

كما ان عمليات التجسس على اللبنانيين استخدمت في اطار محاولة تجنيد يبدو انها استهدفت القائم بالاعمال النروجي في بغداد.

□ بغداد – ابراهيم خياط

■ تلقي صفحات التقرير نصف السنوي لاجهزة الاستخبارات العراقية الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه، الضوء على طريقة عمل هذه الاجهزة داخل لبنان، إذا ان لديها جواسيس بعضهم مُجنّد منذ اكثر من ٢٥ عاماً.

ويظهر التقرير ان عدد العاملين في القسم يبلغ سبعة اشخاص منهم ستة من الملاك الرسميين وشخص منسوب من قسم آخر، ويملك عاملو القسم اربع مركبات. والقسم مؤلف من ثلاثة اقسام هي: وحدة السفارة ووحدة الشركات ووحدة الرعايا. ويشير التقرير الى ان عدد ديبلوماسيي السفارة اللبنانية يبلغ ديبلوماسيان اثنان وعدد المستخدمين المحليين ١٢ مستخدماً وعدد مركبات السفارة اثنتين. اما عدد الشركات اللبنانية التي يغطيها القسم فيبلغ ٢٢٥ شركة لبنانية، منها ٢٣ شركة لها تواجد فعلي في العراق مقابل ٢٠٢ شركة من الشركات التي تتعامل مع العراق وليس لها تواجد فيه. ويصل عدد الرعايا اللبنانيين في العراق الى ١٦٠٣ اشخاص منهم ٦٣٣ يزاولون مهناً حرة، و١٤١ متزوجين من عراقيات، في حين ان عدد اللبنانيات المتزوجات من عراقيين يكاد يبلغ ثلاثة اضعاف اذ يصل الى ٤٤٨ لبنانية، ويصل عدد الطلبة اللبنانيين الى ٩٨ طالباً وعدد الحاصلين على الجنسية العراقية الى ٦١ لبنانياً.

ويتوزع اللبنانيون في المحافظات خارج بغداد الى: ستة في محافظة الأنبار، و٣١ في الموصل، و١٧ في البصرة، و١٩ في كربلاء وثمانية في محافظة التأميم.

ويُصنّف التقرير عدد العملاء، الذين يسميهم «مصادر» بين «مؤتمن» و«متعاون» و«صديق». ويقسمهم الى عرب (لبنانيون) او عراقيين. ويقول ان عدد المؤتمنين يبلغ ٢٧ شخصاً منهم ٢٣ عرب واربعة عراقيون، وعدد المتعاونين سبعة منهم اربعة عراقيون، وعدد المتعاونين سبعة هم اربعة عرب وثلاثة عراقيون، وعدد الاصدقاء يصل الى ٥٩ شخصاً منهم ٣٩ عرباً و٢٠ عراقياً. وهذه الفئة الاخيرة هي الركيزة على ما يبدو، وتدل الى ان فئات العملاء الناشطين، في لبنان او بين اللبنانيين وجاليتهم، جُنّدت في صورة خاصة اعتماداً على مصالح وعمليات ترغيب، بدليل ان فئة «الصديق» تجاوزت بمقدار الضعفين تقريباً فئة «المؤتمن» و«المتعاون».

ويوضح التقرير ان مجموع المصادر يصل الى ٩٣ عميلاً منهم ٦٩ لبنانياً و٢٧ عراقياً.

لائحة التصنيف

ويعتبر خ. ع، وهو عراقي الجنسية، ويحمل الشهادة الاعدادية ويعمل في وزارة الاعلام، أقدم المختصين بالملف اللبناني، اذ انه جُنّد منذ عام ١٩٦٨ وهو يتابع ملف الاعلاميين اللبنانيين الذين يكتبون عن الشأن العراقي او يزورون العراق.

لكن يبدو ان تاريخ التجنيد سُجّل بطريقة خاطئة، اذ ان اجهزة الاستخبارات العراقية لم تبدأ العمل في التجنيد الا عام ١٩٧٠. وهي كانت تسمى قبلاً «مكتب العلاقات العامة» وكان يديرها الرئيس السابق صدام حسين، الذي شكّلها امتداداً لجهاز أمني سابق داخل حزب «البعث» العراقي، اقيم قبل استلامه السلطة عام ١٩٦٨، وكان يسمى «جهاز حُمين» ولعل الارجح ان تاريخ التجنيد قد يكون ١٩٨٦ وليس ١٩٦٨.

اما ف. س، وهي عراقية الجنسية، وتحمل شهادة اعدادية التجارة، فتعتبر حسبما يزعم التقرير، اقدم عميل يعمل في السفارة اللبنانية، اذ تم تجنيدها عام ١٩٨٣، وهي تُصنّف في فئة العملاء المتعاونين ورمزها رقم ١.

وبين العملاء في السفارة اللبنانية غ. س، المجنّد عام ١٩٩٣ وهو لبناني، وذ. ب لبنانية، وي. ن. وهو عراقي جُنّد عام ٢٠٠١، وج. ج عراقي جُنّد عام ٢٠٠٠.

وتشير اللائحة الغريبة الى طالبين لبنانيين، واشخاص من كل مناحي الحياة فبينهم العامل اليومي والتاجر وصاحب الاعمال الحرة وصاحب محل زهور وصاحب مطعم ومدير شركة وصاحب مكتب وصائغ وموظف كهربائي وربة بيت وسائق وصحافية لبنانية جُنّدت عام ١٩٩٦ مصنّفة كمتعاونة وهي تحمل بكالوريوس آداب، وعامل ديكور ومتعهد نادي فروسية وصاحب معمل منسوجات، وطبّاخ ومدرّس ومهندس وتاجرة لبنانية جُنّدت عام ٢٠٠٠ وتحمل شهادة آداب انكليزية، وصاحب شركة، مع اتجاه بدا واضحاً الى تجنيد عدد من العاملين في الشركات اللبنانية خلال سنة ٢٠٠١، وربما بعد انفتاح لبنان الاقتصادي على العراق. واللافت ايضاً ان التجنيد شمل اثنين من الصاغة الارمن اللبنانيين.

نوايا العدو

وفي ما يخص «الوثائق والمعلومات المصنّفة التي تبين نوايا العدو» يجيب التقرير: «لا يوجد»، وكذلك الامر في ما يخص «كشف الانشطة الاستخباراتية المعادية في الداخل والخارج.

ولا يبدو ان القسم نجح في تحقيق اختراقات بالغة الاهمية تستدعي تدخل كبار المسؤولين اذ اقتصر الامر على التقرير المُرسل الى رئاسة الجمهورية «عن نشاطات القائم بالاعمال اللبناني» وتقرير يحمل الرقم ١١٤٣١، أُرسل بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ وتضمن «معلومات عن اللبناني ج. أ، الى مديرية الامن العام».

وكذلك كتاب يحمل الرقم ٢٥١٩ أُرسل بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الى «السيد مدير جهاز الامن الخاص» متضمناً «معلومات مقدّمة عن م. ع. ع».

ويشير التقرير الى انه تم الادلاء ببيانات رأي في اطار انشطة الامن الوقائية في خمس طلبات اشتغال، و١٩ طلب منح اقامة وستة طلبات موافقة زواج وثلاث طلبات تجنّس وعشر طلبات استئجار دور.

اما عمليات الاستنطاق فبلغت خلال الشهور الستة الاخيرة من العام الماضي ٨٦ استنطاقاً، ومرافقة الوفود عمليتي مرافقة اثنتين، واللجان لجنة واحدة.

وعن الفرص الاستخباراتية اشار التقرير الى انه تمت احالة المؤتمن س. م، الى قسم الاستخبارات الخارجية لسفره خارج العراق.

كذلك جرت «احالة معلومات الى م ١١/٤/٥ (الاستخبارات الشعبية الخامسة) حول القائم بالاعمال النرويجي لغرض الاستفادة من المعلومات في التحرك عليه».

ويستخدم عملاء الاستخبارات العراقية عبارة «التحرك عليه» للإشارة الى محاولة تجنيد الشخص المعيّن او اختراق محيطه الامني.

ولدى تعداد انواع الفاعليات الامنية التي تستغلها اجهزة الاستخبارات للحصول على «فرص» استخباراتية تتوزع بين «تجنيد» و«علاقة صداقة» و«اهتمام» و«هدف» وهي فاعليات تتضمن موافقة اشتغال (اذن عمل) وتمديد اقامة وموافقات زواج وموافقة تجنّس، وايجار دور، ومنح اقامة ومنح هوية وسمة دخول وجوازات ووكالة تجارية واستنطاق، يشير التقرير الى ان فرص التجنيد اقتصرت على فرصة واحدة في فاعلية «ايجار دور»، وان ثلاثة اهداف رصدوا وجددوا في الفاعلية نفسها، وواحداً في فاعلية موافقة زواج.

ويحمل التقرير توقيع الرائد محمد زكي عبدالرزاق.

كيف جرى اختراق "حزب الله"؟

■ يتحدث التقرير عن مواطن عراقي تمت ملاحقته أمنياً في اطار «القضايا التجسسية المنفردة قيد المتابعة» بعد الابلاغ عن علاقته بـ«حزب الله».

ويقول التقرير ان العراقي ر.ع.ر، بغداد، مواليد ١٩٦٢ وخريج الدراسة الابتدائية لديه محل لبيع أدوات منزلية مستعملة، متزوج من عراقية وهو من التبعية الايرانية ومتجنس عراقياً ويسكن بغداد».

ويضيف ان «مصدرنا ط.ظ.ع زودنا بأن المذكور يرتبط بعلاقة تنظيمية مع تنظيمات حزب الله في لبنان، وأنه كان مقيماً في لبنان وعاد أخيراً، وأن اللبناني ز.ش الذي يعمل ضمن تنظيمات حزب الله تحرك على مصدر المعلومات»، أي انه حاول تنظيمه في الحزب، وهو ما قد يفسر معرفة المصدر بانتماء المواطن العراقي موضع التحقيق.

وعمد قسم الشؤون اللبنانية الى «توجيه المصدر بالاتصال باللبناني ز.ش للوقوف على توجيهاتهم واهتماماتهم تجاه القطر». كما تضمنت التعليمات معرفة عناصر «حزب الله» اللبناني من العراقيين.

وكشف التقرير ان ط.ظ.ع قام بالاتصال كما طلب منه، في لبنان. وأضاف ان اللبناني ز.ش اصطحب العميل العراقي الى «مسؤول التنظيم (حزب الله) الذي قام بدوره بتوقيع مصدرنا على تعهد بالعمل لصالح حزب الله».

وقال التقرير انه تم «دفع مصدرنا على العراقي ر.ع وتوثيق حديثه باستلام راتب شهري من تنظيمات حزب الله اللبناني». كما ان بين التهم الأخرى التي نجح العميل في استدراج المتهم للاعتراف بها «طلبه من مكتب الأمم المتحدة في لبنان اللجوء الانساني». ويختم التقرير بالاشارة الى ان «الموضوع ما زال قيد المتابعة»، من دون اعطاء أي معلومات عن مصير الضحية.

معلومات غير ذكية

■ يتحدث التقرير عن قضية مواطن لبناني يدعى م.ع مواليد ١٩٦١ لبنان، حائز على شهادة الهندسة، متزوج مرتين ويعمل مديراً في شركة لبنانية ومندوباً لوكالات أخرى.

يشير التقرير «الذكي» الى انه وردت «معلومات تشير الى علاقة لـ م. ع مع ضابط مخابرات سوري غ. ك. في لبنان، وانه أحد عناصر حركة التوحيد الاسلامي المعادية للقطر سابقاً».

ويبدو التقرير متناقضاً اذ انه يربط الشخص نفسه بجهتين لا ترتبطان بأي تعاون، خصوصاً أن حلفاء سورية لعبوا دوراً في الماضي في القضاء على «حركة التوحيد الاسلامي» وانهاء سيطرتها على مدينة طرابلس.

ويشير التقرير الى انه تم «جمع معلومات عن الشخص المذكور من خلال مصادرنا القريبة منه».

كما تضمنت لائحة اجراءات المتابعة «طلب معلومات التشكيلات عنه»، وهي ربما اشارة الى أجهزة الاستخبارات العراقية الأخرى. كذلك «تم اخضاعه للمراقبة البشرية ولمدة سبعة أيام، ومراقبة هاتف مسكنه لمدة سبعة أيام». وجرى أيضاً «تفتيشه عند مغادرته القطر ودخوله ولأكثر من مرة».

وسألت «الحياة» الشخص المعني بالتحقيق، بعدما التقته في بغداد، فأبدى اندهاشه لما ورد في التقرير من معلومات متناقضة بحقه. وتساءل بانزعاج عن السبب الذي يدفع الجهاز الى التجسس عليه في حين أنه أبرم عقوداً استيرادية بملايين الدولارات الى العراق، في اطار برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وكان يقيم علاقات وثيقة وشخصية مع كبار رجالات النظام السابق وأبرز الوزراء في الدولة.

تهريب الآثار

■ بين الانجازات التي يتباهى بها قسم التجسس اللبناني نجاحه في اعتراض عصابة تهريب للآثار والقبض على معظم أفرادها.

ويقول التقرير ان احدى القضايا موضع التحقيق شملت العراق أ.ع مواليد ١٩٦٧، بغداد، خريج الدراسة الإعدادية وصاحب مكتب تجاري في بغداد. وأضاف ان شعبة الاستخبارات الخارجية م.ع «أعلمتنا بأن العراقي أعلاه تعرف على أحد مصادرهم اللبنانية وعرض عليه قطعاً اثرية من أجل تهريبها الى لبنان وبيعها هناك». وأشار الى انه تمت «متابعة الموضوع بعد الحصول على نماذج من القطع الاثرية، وتوثيق حديث العراقي أ.ع من قبل مصدر المعلومات»، وأنه «بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣ حصلت موافقة السيد مدير الجهاز المحترم على القاء القبض على العراقي أعلاه وخلال التحقيق معه اعترف على كل من العراقي أ.ط، صاحب كراج للشاحنات، متزوج من عراقية ويسكن بغداد، والعراقي أ.ك، مواليد ١٩٧٧ بغداد، عازب وطالب جامعي، والسوري خ.ح سائق شاحنة، متزوج من تركية والعراقي م.ش، حيث تم القاء القبض عليهم جميعاً ما عدا العراقي م.ش».

وتطرق التقرير الى قضايا تهريب آثار قيد المتابعة، فأشار الى ورود «معلومات تشير الى أن هناك مجموعة تقوم بتهريب الآثار وعرضوا على أحد مصادرنا نماذج منها تم تصويرها من قبلنا». كما أشار الى ورود «معلومات من أحد مصادرنا تشير الى وجود شخص لبنان يتردد الى القطر بين فترة وأخرى لكونه متزوجاً من عراقية ويقوم بتهريب الآثار بالاشتراك مع شقيق زوجته». إلا أن التقرير لا يقدم تفاصيل عن هوية الشخص ولا أي معلومات دقيقة عنه مع تأكيده بأن «الموضوع لا يزال قيد المتابعة».

استهداف السفارة

■ قال التقرير انه تم «التحرك» (استهداف أو الاقتراب من) عائلتي ديبلوماسيين لبنانيين هما «القنصل اللبناني من خلال مصادرنا المؤتمنة اللبنانية ص.ع»، وكذلك «التحرك ضد القائم بالأعمال اللبناني من خلال استغلال خلافه مع صاحب الدار الذي استأجره، والتدخل بغطاء وزارة الخارجية ومساعدته في إشغال الدار».

وكشف انه تم «التحرك» على المتسولين والباعة المتجولين، وكذلك اختراق ثلاث من الحاسبات في السفارة.